استديو القناة الرياضية

الشيخ سلمان الحمود

جانب من احد استوديوهات وزارة الاعلام

وزير الإعلام أكد في مؤتمر صحافي تسخير كل الإمكانات لتطوير الإذاعة والتلفزيون

الحمود: حريصون على استقدام أحدث تكنولوجيا في المجال الإعلامي

أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود حرص وزارة الاعلام على تسخير كل الامكانات لتطوير اذاعة وتلفزيون الكويت.

وقال الشيخ سلمان الحمود في بيان صحافي للوزارة أمس إن «الاعلام» لا تألو جهدا في العمل من أجل تطوير البنية الفنية الهندسية واستقدام آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في المجال الاعلامي بعد أن تمت اعادة هيكلة القطاع الهندسي ليلائم التطورات الفنية المتغيرة.

وأضاف أن الوزارة تعمل في هذا الصدد على انجاز مشاريع هندسية متعددة بغية تزويد القطاعين بأحدث التقنيات المتطورة في مجالات البث والاستقبال والنقل الخارجي والتصوير.

وأوضح ان تلفزيون الكويت أنجز عددا من المشاريع الهادفة الى تحسين جودة الصورة حيث تم تحديث وتطوير استوديو الانتاج التابع للقناة الأولى واستوديو الانتاج الرياضي (160) واستوديوهين للبث بتقنية الجودة العالية (اتش. دي) أحدهما في القناة الثانية والآخر في القناة الثالثة.

جانب من تطوير البنية الفنية الهندسية في اذاعة وتلفزيون الكويت

نتعاون مع "التقدم العلمي" لإنجاز مشروع الأرشيف التلفزيوني الضخم لأرشفة مواد إعلامية تتضمن إرث التلفزيون لستة عقود

ولفت الى تحديث الوزارة كذلك استوديوهين للانتاج هما استوديو (600) واستوديو(200) بتقنية (اتش. دي) كما أنشأت ثلاث محطات للبث الفضائي مرتبطة بقمري (عرب.سات) و(نايل.سات) وأخرى مرتبطة بقمر (عرب. سات) كمحطة احتياطية.

وذكر الشيخ سلمان الحمود أن وزارة الاعلام اقتنت أيضا سيارة للنقل الخارجي التلفزيوني مزودة بأحدث التقنيات العالمية في مجال النقل التلفزيوني الخارجي عالي الجودة (اتش. دي) وتضم ثماني كاميرات تصوير عالية الجودة وغرفة تحكم على أعلى مستوى من التقنيات التي وصلت اليها التقنية الاعلامية العالمية.

وأشار الى اهتمام الوزارة بمواكبة تقنيات البث الرقمي حيث أنجزت المرحلة الأولى التجريبية من مشروع تقنية (دي.في.بي.تي 2) الخاص بالبث الرقمي الأرضي للتلفزيون والمقرر أن يغطي المشروع بعد استكماله جميع مناطق الكويت بحيث يشمل باقة قنوات تلفزيون الكويت كاملة بنظام عالي الجودة صوتا وصورة.

استديو الإذاعة الجديد

وقال إن الوزارة تقوم حاليا بمتابعة عدد من المشاريع قيد الانجاز منها مشروع المراقبة الرئيسية للتلفزيون والمتوقع افتتاحه قريبا ويربط استوديوهات التلفزيون وسيارات النقل الخارجي بالبث الفضائي وفق نظام الجودة العالية الكاملة (فول.اتش. دي) للصوت والصورة اضافة الى توفيرها المعلومات الرقمية الخاصة بباقة التلفزيون.

وذكر الشيخ سلمان الحمود ان وزارة الاعلام بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تعمل على انجاز مشروع (الأرشيف التلفزيوني) الضخم فيما يخص أرشيف التلفزيون بما يحتويه من مواد اعلامية تتضمن ارث التلفزيون لستة عقود.

وبين أن هذا المشروع يهدف الى تحويل جميع المواد الاعلامية القديمة والجديدة الى ملفات رقمية بغية الحفاظ عليها وتخزينها بأسلوب تقني متطور يساهم في سهولة استخراج وإدخال المواد الاعلامية المختلفة.

وأضاف ان الوزارة وضمن سياستها الرامية الى مواكبة المراكز الاخبارية العالمية أنشأت مركزا اخباريا يقوم برصد ومتابعة وأرشفة المواد الاخبارية التلفزيونية والمواقع الالكترونية في قطاع الاخبار والبرامج السياسية بهدف متابعة الأخبار العربية والعالمية وايصال أهم الاحداث الى مستمعي الاذاعة ومشاهدي تلفزيون الكويت.

وعن المشاريع الهندسية الاذاعية أوضح أنه يتم انجاز عدد من المشاريع الهادفة الى تطوير اذاعة الكويت، حيث أنجزت الوزارة مشروع تحديث المكتبة الرقمية الاذاعية واستبدال الخوادم الرئيسية القديمة بأخرى حديثة.

ولفت إلى انه في موازاة ذلك تمت زيادة سعة التخزين بهدف الحفاظ على مخزون ورصيد المكتبة الرقمية القديمة مع تخزين البرامج المستقبلية بأسلوب متطور وحديث يساهم في سهولة ادخال واستخراج المواد الاذاعية.

وبين الشيخ سلمان الحمود أن الوزارة قامت أيضا بتطوير استوديو (محطة الغناء العربي القديم 89,5) وكذلك استوديو (محطة كويت اف.ام 103,7) وتحديث أجهزتهما بأحدث التقنيات المعمول بها في الاستديوهات العالمية.

وذكر من بين المشاريع الكبيرة والعديدة التي أنجزتها الوزارة انشاء محطتين للبث الاذاعي شمالي وجنوبي الكويت تتضمن كل منهما ثلاثة أجهزة (اف.ام) بسعة 20 كيلو واط لكل جهاز وتم تزويد كل منهما بجهاز احتياطي بسعة عشرة كيلوات.

وأشار الى أن كل محطة من شأنها اضافة أربعة ترددات جديدة في نطاق الـ (اف. ام) بإجمالي ثمانية ترددات للمحطتين ما يساهم بشكل فعال في تقوية وتحسين البث الاذاعي وتغطية أفضل لمختلف مناطق الكويت.

وقال ان الوزارة أدخلت أيضا أفضل تكنولوجيا في مجال البث الاذاعي هي (دي. بي. أي.بلاس) التي ستخدم البث الاذاعي الرقمي مستقبلا عبر تلك المحطتين بقدرة 4,5 كيلوواط.

ولفت الشيخ سلمان الحمود الى خطة الوزارة بانشاء ثلاثة استوديوهات اذاعية جديدة للبث والتسجيل والمونتاج وكذلك انشاء استوديو لتبادل البرامج والأخبار مع اتحاد الاذاعات العربية (المينوس).

وأشاد بدعم الدولة الكبير وتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لتنفيذ خطة تطوير قطاعات الوزارة بهدف رفع مستوى الاعلام الكويتي الرسمي عبر مواكبة آخر التطورات العالمية في مجال الاعلام والتكنولوجيا التزاما من الوزارة بتحسين جودة البث والنقل على مستوى الصوت والصورة بهدف خدمة متابعي اذاعة وتلفزيون الكويت.

خلال مؤتمر صحافي حول رفع دعوى تطالب بتعديل قانون 110 لسنة 2014

إياد الحمود: منفتحون لأي بديل إستراتيجي يعطي المهندسين حقوقهم كاملة

أسامة دياب

جددت جمعية المهندسين الكويتية تأكيد حرصها على حقوق أعضائها في مختلف الجهات الحكومية، والسعي الى تعزيز هذه المكاسب من خلال القانون والأنظمة المعمول بها، لافتة إلى تهرب الكثير من الجهات الحكومية من تطبيق القانون 2010/8.

هذه التأكيدات أعلنها رئيس الجمعية م.اياد الحمود في مؤتمر صحافي عقده مع رئيس لجنة مهندسي القطاع النفطي محمد درويش الصقر والمحامي جراح الشريكة بمقر الجمعية أمس السبت، لإعلان رفع الجمعية ممثلة بلجنة مهندسي القطاع النفطي دعوى أمام المحكمة يوم الخميس الماضي، تطالب فيها بتعديل القانون رقم 110 لسنة 2014، لانتقاصه من حقوق بعض المهندسين في القطاعات التابعة للدولة مع الحفاظ على مكتسبات المهندسين والموظفين بالجهات الأخرى، وذلك لحين الفصل بالدعوى المرفوعة والتي خصصت لها جلسة 12 يناير المقبل للنظر فيها.

الحمود والصقر والشريكة خلال المؤتمر الصحافي (هاني عبدالله)

الصقر: نحذر من أي قوانين تنتقص من مكتسبات مهندسي البترول في المؤسسة والشركات التابعة لها

الشريكة: الأولى أن يخصص القانون لمن لا نهاية خدمة لهم وليس أصحاب الممتلكات

تعاون ودعوى

وقال الحمود في بيان تلاه في المؤتمر: «ان الجمعية أقامت هذه الدعوى ضد الجهات المعنية وفي مقدمتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية لإعادة صياغة القانون 110 لسنة 2014، وخاصة المواد المتعلقة بمكتسبات المهندسين والعاملين في الشركات والمؤسسات التابعة للدولة مع الحفاظ على مكتسبات المهندسين في القطاعات الأخرى، بعد أن تلقت عددا من الشكاوى من مهندسيها في القطاع النفطي وبعض الجهات العامة بأن هذا القانون سيؤثر على مكتسباتهم ويقلص حقوقهم التي يحصلون عليها في حال التقاعد أو الخروج من العمل، في مراحل لاحقة من مراحل عملهم في الجهات الحكومية من وزارات أو شركات أو قطاعات تابعة، مضيفا ان الجمعية تشيد بجهود وزير النفط د.علي العمير وتعاونه مع الجمعية للحفاظ على مكتسبات العاملين في القطاع النفطي.

ولفت الحمود إلى أن وزير النفط قد وقف مع الجمعية والمهندسين مواقف يشكر عليها، ولهذا نتمنى منه أن يقف مع مهندسي القطاع النفطي في هذه الجزئية للحد من التسرب في هذا القطاع الاقتصادي المهم بالدولة، مشيرا الى تخوف كثير من المهندسين مما يطرح على الساحة المحلية الآن ويتم تداوله حول ما يعرف باسم البديل الإستراتيجي للرواتب، لافتا إلى اننا نرحب بأي بديل لسلم الرواتب يحافظ على حقوق المهندسين في الوزارات والشركات العامة والخاصة على حد سواء، مضيفا ان هذا البديل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإنتاجية وحجم المسؤولية الملقاة على المهندسين الذين يقومون بتصميم وتنفيذ وإدارة مشاريع مليارية وهم بحاجة الى مزيد من الدعم وليس تقليص المستحقات.

من جهته، قال رئيس لجنة المهندسين في القطاع النفطي م.محمد درويش الصقر، إننا نحذر من أي قوانين تنتقص من مكتسبات مهندسي البترول في المؤسسة والشركات التابعة لها، فالبرغم من أن هذه المكتسبات لاتزال دون الطموح ودون مستوى المسؤولية والالتزام الذي نشهده في مرافق أهم قطاع اقتصادي في البلاد، إلا أننا نرى أن هناك من يحاول أن ينتقص من هذه المكتسبات من خلال قوانين تبدو في ظاهرها مكاسب لجميع المهندسين لكنها في الحقيقة تفرق بينهم وتهدد بتسربهم من القطاع النفطي بشكل خاص.

وأشار الصقر إلى أن اللجنة منذ فترة قامت برفع قضايا مماثلة أمام القضاء حول كادر مهندسي القطاع النفطي وأن هذه القضايا تنظر من المحاكم المختصة، مشيرا الى أن اللجوء الى القضاء أمر نضطر إليه جراء تعنت الجهات الحكومية بعدم إنصاف المهندسين وصرف بدلاتهم وفق القانون، مشيرا الى أن القانون الجديد سيهدد مصير مئات المهندسين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، وسيساهم في جعل القطاع النفطي بيئة طاردة للكفاءات الهندسية الوطنية التي اكتسبت خبرة طويلة جراء عملها بجد وإخلاص في هذا القطاع.

من جانبه، قال المحامي جراح الشريكة: من الأولى أن يكون القانون المذكور مخصصا للشرائح التي لا توجد لها نهاية خدمة، لا أن ينتقص من الذين لديهم نهاية خدمة، وأن الدعوى المرفوعة من مكتب المحامي ضاري مبارك الواوان، تقتصر على وقف تنفيذ القانون 110 لسنة 2014 الخاص بالمكافأة ومعاش التقاعد، للحد من الآثار السلبية التي ستترتب على تنفيذ هذا القانون، لافتا إلى ان القانون مخالف للمبادئ الدستورية من عدة أوجه، أولها عدم نشره في المواعيد المحددة بالقانون وهي أسبوعان من يوم إصداره، وكذلك مخالفته لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين الناس المقرة في المادة 29 من الدستور، وتعارضه مع عدد من القوانين الأخرى.